

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 28

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بسترى وإبراهيم جمال المحاميان
اشتراكهما السنوي
٩٦ غرشاً ماغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٧٣

نقض وإبرام - ١٩ مايو سنة ٩٠٠
محمد حسن علي بدر ومن معه - ضد - النيابة
تاريخ الواقعة
في ذكرت محكمة الاستئناف في صدر حكمها
تاريخ الواقعة عندما بينت نوع التهمة المنسوبة
إلى المتهم من النيابة العمومية ولم تذكر تاريخاً
آخر في أسباب الحكم فيستدل من ذلك أن المحكمة
أخذت بالتاريخ المبين أولاً خصوصاً وأنه يوجد
في الحكم ارتباط تام بين الصدر والأسباب وعليه
خلا محل للنقض

الرأفة

في قالت محكمة الاستئناف في حكمها المطعون
فيه أن عقاب المتهم على ما توقع منه ينطبق على
المادة ٢١٥ ثم قالت أن حالته تستوجب الرأفة
طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥٢ يكون الواجب
عليها أن تنزل العقوبة إلى السجن أو الحبس
التأديبي
الاشتراك في الضرب المفضي إلى الموت
من المعلوم أنه إذا اجتمع جملة أشخاص

بقصد ضرب شخص آخر وضربوه فعلاً واحداً
ضربه ضرباً أفضى إلى موته تكون الضربات
التي حصلت من الباقيين جاءت تحريراً له أو
بأقل تسهلاً للضرب المميت

أن محكمة النقض والإبرام المشكلة تحت رئاسة
سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مستر ويلمور وقاسم أمين بك ويوسف
شوقي بك ومستر هالتون قضاء ومحمد صفوت بك
الافوكاتو العمومي ومحمد علي سعودي أفندي
كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الظعن المقدم من
محمد حسن علي بدر عمره ٢١ سنة مزارع
مولود ومقيم بالسويس

أحمد عبد العال عبد القادر عمره ٢٥ سنة
مزارع مولود ومقيم بالسويس

علي حسن علي بدر عمره ٢٥ سنة خولي
مولود ومقيم بالسويس

بدر حسن علي عمره ١٩ سنة خفيرومولود
ومقيم بالسويس

دسوقي أحمد علي عمره ١٩ سنة مزارع
مولود ومقيم بالسويس

أحمد عثمان محمد عمره ٣٥ سنة مزارع
مولود ومقيم بالسويس

أحمد محمد علي عمره ٢٥ سنة مزارع مولود
ومقيم بالسويس
علي بصري عمره ٢٥ سنة مزارع مولود ومقيم
السويس

وحاضر عن أحمد محمد علي عزيز خانكي
افندي المحامي وعن باقي المحكوم عليهم أحمد
الحسيني بك
ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٠١١ سنة
٩٨ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ١٩٧ سنة
٩٠٠ ومحمود السيد عبد الله مدع بحق مدني

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت الأول وحسين علي
بدر بضرب سلطان محمود السيد ضرباً أفضى إلى
موته والباقيين بالاشتراك معهم في ذلك واتهمت
الثالث أيضاً وأحمد عثمان محمد وعلي بصري
بضرب خليل سيد وذلك في يوم الجمعة ١٥ يونيه
سنة ٩٨ باراضي ناحية الضيعة

ومحكمة قنا الابتدائية الأهلية حكمت بتاريخ
أول أكتوبر سنة ٩٨ طبقاً للمواد ٢١٥ و ٢٢٠
٦٧ و ٦٨ عقوبات و ٢١٠ جنابات حضورياً
أولاً بإبراء كل من سيد أحمد واحد محمد علي
من تهمة الاشتراك في الضرب الذي أفضى إلى
الموت والافراج عنهما فوراً أن لم يكونا محبوسين

لسبب آخر ثانياً بالاشغال الشاقة مدته خمس سنوات على كل من محمد حسن علي بدر واحمد عبد المال عبد القادر وبدر حسن بدر وعلي حسن علي بدر ودسوقي احمد علي وحسين علي بدر وعلي بصرى واحمد عثمان نظير تهمة الضرب الذي افضى الى الموت باشتراك الاخير معهم حسين علي بدر في ذلك ثالثاً بجس كل من احمد عثمان وعلي حسن علي بدر وعلي بصرى مدة سنة كاملة نظير تهمة ضرب خليل سيد عبد الله بخمسة لكل منهم مدة حبسه الاحتياطي رابعاً بالزامهم بأن يدفعوا بالتضامن للمدعي بالحق المدني مبلغ مائة جنيه مصري بصفة تعويض مع ازامهم بالمصاريف بالتضامن ايضاً

والنيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية والمحكوم عليهم استأنفوا هذا الحكم ونيابة الاستئناف طلبت الغاء بالنسبة للمبرأين والحكم عليهما مثل زملأتهما وتأييده بالنسبة للباقيين ومحكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ٩٨ حكمت طبقاً للمواد المذكورة آنفاً حضورياً باعتبار أن ما وقع من المتهمين هو فعل واحد يستحقون عليه عقوبة واحدة وحكمت بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لجميع المحكوم عليهم ابتداءً وبالغاء بالنسبة لاحد محمد علي ومما قبله ايضاً بالاشغال الشاقة مدة خمس سنين وتأييده بالنسبة للحقوق المدنية المحكوم بها ابتداءً على جميع المحكوم عليهم وعلى احمد محمد علي والزمتم المحكوم عليهم بالمصاريف فالمحكوم عليهم طعنوا في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار وهذه المحكمة حكمت بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٨٩٩ بقبول النقض والابرار المقدم من المتهمين وبالغاء الحكم المطعون فيه وباحالة القضية على دائرة استئناف اخرى للنظر والفصل فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

فالنيابة العمومية قدمت القضية للمحكمة وبمجلس ٢٢ اغسطس سنة ٩٩ تنازلت عن الدعوى للعمومية ضد حسين علي بدر لوفاته

وقد قررت المحكمة بقبول هذا التنازل

وبمجلس ٧ نوفمبر سنة ٩٩ طلبت نيابة الاستئناف تأييد الحكم الابتدائي بالنسبة للمحكوم عليهم وبالغاء بالنسبة للمبرأ والحكم عليه بالمواد ٢١٥ و ٦٧ و ٦٨ عقوبات والوكيل عن المدعي بالحق المدني طلب الحكم لموكله بمبلغ مائة جنيه مصري بصفة تعويض

ومحكمة الاستئناف في هذا التاريخ حكمت طبقاً للمواد ٢١٥ و ٣٥٢ عقوبات و ٤٥ جنابات غيابياً بالنسبة لاحد محمد علي وحضورياً بالنسبة للباقيين بتعديل الحكم المستأنف وبسجن احمد محمد علي المذكور ومحمد حسن علي بدر واحمد عثمان مدة أربع سنوات وحبس كل من باقي المتهمين مدة ثلاث سنوات والزامهم جميعاً بالمصاريف والحقوق المدنية المحكوم بها في الحكم المستأنف وبعد ذلك صار القبض على احمد محمد علي (المحكوم عليه غيابياً)

والنيابة قدمت القضية للمحكمة وطلبت الحكم عليه باعتباره شريكاً وتطبيق المادة ٢١٥ عقوبات

ومحكمة الاستئناف بتاريخ ١٧ يناير سنة ٩٠٠ حكمت طبقاً للمادتي ٢١٥ فقرة ثانية و ٣٥٢ فقره ثالثة حضورياً بالغاء الحكم المستأنف ومما قبله احمد محمد علي بالاشغال الشاقة مدة خمس سنوات والزامه بمبلغ مائة جنيه تعويضاً للمدعي بالحقوق المدنية مع المصاريف

وفي يوم الاربع ٨ نوفمبر سنة ٩٩ تقرر بقلم الكتاب من كل من محمد حسن علي بدر ودسوقي احمد واحمد عبد المال عبد القادر وعلي حسن علي بدر وبدر حسن علي بدر ودسوقي احمد وعلي واحمد عثمان محمد وعلي بصرى برغبتهم النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار طبقاً للمادة ٢٢٠ جنابات

وفي يوم الخميس ١٨ يناير سنة ٩٠٠ تقرر ايضاً من احمد محمد علي برغبته ذلك فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والهامين عن رافعي النقض والابرار في غياب المدعي المدني والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

من حيث ان الوكيل عن احمد محمد علي طلب قبول النقض والابرار المرفوع منه مرتكناً أولاً على عدم ذكر تاريخ وقوع الواقعة في الحكم الصادر عليه وثانياً على ان المحكمة اخطأت في تطبيق المادة ٣٥٢ ولم تطبقها بالكلية بعد ما قالت ان حالة المتهم تستوجب الرأفة وثالثاً على انها غيرت وصف التهمة الموجهة قبله بكيفية تستوجب تشديد حاله . ورابعاً على ان المحكمة حكمت على موكله شخصياً بدفع مائة جنيه الى المدعي بالحق المدني مع انها سبق حكمت عليه مع المتهمين الآخرين بدفع هذا المبلغ بطريق التضامن

عن الوجه الاول

حيث ان محكمة الاستئناف قد ذكرت في صدر حكمها تاريخ الواقعة عند ما بينت نوع التهمة المنسوبة الى المتهم من النيابة العمومية وحيث انه يستدل من عدم ذكر تاريخ آخر في الاسباب ان المحكمة أخذت بالتاريخ المبين آنفاً خصوصاً وأنه يوجد في هذا الحكم ارتباط تام بين الصدر والاسباب

وحيث انه فضلاً عن ذلك فقد ذكر تاريخ الواقعة في الحكم الابتدائي القاضي ببراءة ساحة احمد محمد علي وبالعقوبة على الاشخاص المتهمين معه في هذه التهمة

وحيث انه في هذه الحالة يجب رفض هذا الوجه

عن الوجه الثاني

حيث ان محكمة الاستئناف قالت في حكمها المطعون فيه ان عقاب المتهم على ما توقع منه ينطبق على المادة ٢١٥ ثم قالت ان حاله تستوجب الرأفة طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٣٥٢ ولذا كان الواجب عليها ان تنزل العقوبة الى السجن أو الحبس التأديبي

وحيث انه في هذه الحالة يجب قبول هذا الوجه

عن الوجه الثالث

حيث ان طلب قبول النقض والابرار لهذا

ولما كانت أسباب الملكية لا يترتب عليها حق الا من وقت وجودها كقصد البيع مثلاً فإنه لا ينقل الملكية الى المشتري الا من تاريخ حصوله ومن هذا التاريخ فقط تنتقل الملكية بالحالة التي كانت عليها في يد البائع فلا يجوز أن يكون للشفعة قوة وتنتج غير القوة والنتائج التي قررها القانون لجميع اسباب الملكية

ينتج من ذلك ان الشفعة ليست حقاً من الحقوق العينية أو الشخصية وانما هي طريقة من الطرق التي وضعها الشارع لاكتساب حق الملكية فلا يترتب عليها ارما الا بالاستعمال أي بالطلب وبعبارة أخرى حق الشفعة لا ينشئ رابطة قانونية بين الشفيع والشيء المباع وبينه وبين شخص المشتري من الوقت الذي حصل فيه البيع وانما صاحب حق الشفعة في قدرته وفي امكانه أن يشتري من المشتري بطريقة جبرية العين التي اشتراها ولهذا عرف جمهور المتشرعين الفرنسيين الشفعة بأنها بيع جبري لشفعة خصوصية

ومق تقرر ان الشفعة لا تنتج حقاً للشفيع الا بالاستعمال والطلب فالنتيجة تختلف على حسب ما اذا كانت استعملت او لم تستعمل فان طلب الشفيع أخذ العين المشتراة من المشتري قبل ان يتصرف فيها أو ينشئ عليها حقاً من الحقوق اكتسب الحق في أن يأخذها بالحالة التي هي عليها بحيث اذا تصرف فيها المشتري بعد ذلك فلا يخل تصرفه بحقوق الشفيع المكتسبة أما اذا لم يطلب الشفيع اخذ العين المشتراة فالمشتري حر في أنه يتصرف فيها بجميع التصرفات الشرعية لانه مالك لها ملكاً تاماً وله أن يتمتع بجميع حقوق المالك ويتنفع منها كما يريد بل له أن يهدمها اذا شاء فاذا باعها الى آخر برمج فله أن يستفيد منه ولا يجوز للشفيع ان يسلب منه هذا البرمج الشرعي بحجة انه كان في أمكانه ان يطلب أخذها بالشفعة قبل ذلك

محكمة استئناف مصر الاهلية بمجلسها المشكلة بهيئة مدنية تحت رئاسة سعادة قاض أمين بك

فعلا وأحدهم ضربه ضرباً أفصى الى موته تكون الضربات التي حصلت من الباقيين جاءت تحريضاً له أو بالاقبل تسهلاً للضرب الميت واما عن الوجه الثاني وهو عدم بيان السبب للحكم بالتعويض فالمحكمة تكلمت في حكمها عن الضرر الذي حصل للمدعي بالحق المدني ويفهم من أقوالها ان هذا الضرر هو السبب للحكم بالتعويض

وحيث انه في هذه الحالة يتعين رفض طلب التقض والابرار المقدم من هؤلاء المتهمين وبعد الاطلاع على مادتي ٢٢٠ و ٢٢٢ من قانون تحقيق الجنايات

حيث ان التهمة المنسوبة الى أحمد محمد علي ثابتة عليه وذلك للأسباب التي بنى عليها الحكم المطعون فيه وعقابه على ما توقع منه ينطبق على المادة ٢١٥ فقره ثانية مع مراعاة الفقرة الثالثة من المادة ٣٥٢ عقوبات المذكور نصهما بالحكم المطعون فيه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول التقض والابرار بالنسبة لاحد محمد علي لوجود خطأ في التطبيق ورفض باقي الالوجه المقدمة منه وبسجنه مدة خمس سنوات يخصم له من ذلك مدة حبسه الاحتياطي وحكمت برفض التقض والابرار المقدم من باقي المحكوم عليهم وبالزام الجميع بالمصاريف

٧٤

استئناف مصر مدني - ٥ يونيه سنة ١٠٠
محمود فهمي بك - ضد - عبده بك البابلي
الشفعة

ان القانون المدني نص في المادة ٤٤ من الباب الخامس على اسباب اكتساب الملكية والحقوق العينية وذكر الشفعة بينها فهي حينئذ سبب من اسباب الملكية كالامقود واليراث وغيرها

الوجه مبني على ان المحكمة الاستئنافية طبقت الفقرة الثانية من المادة ٢١٥ اعتباراً ان الضرب حصل من المتهم بسبق الاصرار ولهذا شددت عقوبة المتهم مع ان الظروف المشددة غير واردة بورقة التكليف بالحضور ولا بورقة الاتهام وان المتهم لهذا السبب لم يقدر على تهيئة دفاعه عن نفسه

وحيث انه ولو ان النيابة لم تذكر الفقرة الثانية من المادة المذكورة الا انها طلبت في ورقة الاتهام تطبيق هذه المادة ثم أتهمت المتهم شفاهياً امام المحكمة الابتدائية بأنه فعل ما فعله بسبق الاصرار وطلبت عقابه عملاً بالفقرة الثانية وحيث انه في هذه الحالة يتمكن المتهم من ان يأتي بما ينفي التهمة قبل الحكم عليه ولذلك يتعين رفض هذا الوجه

عن الوجه الرابع

حيث ان محكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ٩٩ على المتهمين كلهم ومن ضمنهم أحمد محمد علي بدفع مائة جنيه تعويضاً الى المدعي بالحق المدني بالتضامن وهذا الحكم صدر غيباً بالنسبة الى أحمد محمد علي المذكور ثم لما صار القبض عليه وتقدمت قضيته حكمت عليه المحكمة بدفع هذا التعويض بدون ان تتكلم عن التضامن وحيث ان صيغة هذا الحكم هي في محلها لان القضية المقدمة للمحكمة هي قضية أحمد محمد علي ليس الا ولا يسوغ لها ان تحكم في أي قضية على أشخاص لم يكونوا متهمين فيها ولكن يجب الرجوع عند تنفيذ الحكمين على جميع المحكوم عليهم بالتضامن على أحمد محمد علي شخصياً ثم على الباقيين بالتضامن ولذلك يجب رفض هذا الوجه ايضاً

وحيث ان الوجه الاول المقدم من باقي المتهمين منحصر في ان شروط المادة ٦٨ غير متوفرة لان الضرب المفضي الى الموت لم يحصل من جميع المتهمين

وحيث انه من المعلوم انه اذا اجتمع جملة اشخاص بقصد ضرب شخص آخر وضربوه

وبحضور حضرات المستر ويلمور ويوسف شوقي
بك قضاة وعبد الله حسن الكاتب
أصدرت الحكم الآتي

في قضية الاستئناف المرفوع من حضرة
محمود فهمي بك المهندس بنظارة الاشغال المقيم
بمصر الواردة الجداول العمومي في سنة ٩٩
نمرة ٣٦٩ مستأنف

والاستئناف المرفوع من حضرة السيد شكري
بك المهندس بالنظارة المشار إليها المقيم بمصر الحاضر
عنه بالجلسة حضرة مراد أفندي فرج الحامي
الواردة الجداول العمومي في سنة ٩٩ نمرة ٣٩٣
مستأنف أيضاً

ضد

حضرة عبده بك البابلي التاجر بمصر
مستأنف عليه

المحكمة

بعد الاطلاع على اوراق القضية وسماع
المرافعة الشفاهية والمداولة قانوناً

حيث ان عبده بك البابلي رفع دعوى
ضد محمود بك فهمي امام محكمة مصر الابتدائية
ادعى فيها ان له الحق ان يأخذ بالشفعة القطعتين
ارض الخاليتين من البنا البالغ مسطحهما ١٦٠٠٠
متر الموضح حدودها بمريضة الدعوى اللتين اشتراها
محمود بك فهمي من دائرة البرنيس شويكار
هانم بمبلغ اربعة آلاف جنيه وادخل السيد بك
شكري في الدعوى لانه علم انه اشترى العين
المشفوع فيها من محمود بك فهمي بمبلغ ستة
آلاف جنيه وطلب الحكم له باحقته في ان يأخذ
بالشفعة القطعتين ارض المذكورتين في نظير ثمن البيع
الاول البالغ قدره اربعة آلاف جنيه والزام المدعي
عليهما بتسليمه العين وبالمصاريف . ومحكمة مصر
الابتدائية حكمت باستحقاق عبده بك البابلي
في ان يأخذ بالشفعة قطعة واحدة من القطعتين
وهي التي مساحتها خمسة آلاف واربعماية وثلاثة
وستين متر في نظير ثمنها مقدراً من الثمن الذي
اشترى به محمود بك فهمي على نسبة موقعها

من القطعة الثانية وما تساويه بالنظر اليها يوم
المشترى الاول كما يقرره اهل الخبرة وما يخص
ذلك الثمن من مصاريف البيع الحاصل الى محمود
بك فهمي والزم السيد بك شكري بالمصاريف
وحيث ان هذا الحكم استأنفه السيد بك
شكري ومحمود بك فهمي في المواعيد القانونية
وحيث ان وقائع الدعوى هي ان محمود بك
فهمي اشترى القطعتين في نظير مبلغ قدره اربعة
آلاف جنيه بمقد تاريخه ٨ ديسمبر سنة ٩٨
وعبده بك البابلي قرر في فلم كتاب المحكمة
الابتدائية في ١٣ دسمبر سنة ٩٨ برغبته اخذ
القطعتين بالشفعة ولكن لم يعلن هذا التقرير الى
محمود بك فهمي الا في ٣١ يناير سنة ٩٩ وانه
في بحر هذه المدة اي من تاريخ التقرير الى يوم
الاعلان باع محمود بك فهمي القطعتين المذكورتين
الى السيد بك شكري بمقد عرفي تاريخه ١٠
ديسمبر سنة ٩٨ ومسجل في ١٨ ديسمر سنة
٩٨ بشن قدره ستة آلاف جنيه

وحيث ان النزاع بين الخصوم منشأه ان
ان عبده بك البابلي يريد ان يأخذ العين المشتراة
بشن البيع الاول والمستأنفين يريدان ان لا يسلمتا
فيها الا اذا دفع الثمن المتفق عليه في البيع الثاني
وحيث ان محكمة مصر قبلت طلبات عبده
بك البابلي وقررت بصفة مبدأ ان الشفعة هي
حق يثبت للشفيع لجواره بناء على حصول بيع
ما جاوره وان تصرف المشتري في الشيء الذي
اشتراه بالبيع أيضاً لا يضر بذلك الحق الذي ترتب
من قبل وانما حكمت له بقطعة واحدة من القطعتين
لانها هي التي تجاور ملكه

وحيث انه لاجل الفصل في هذه المسألة يلزم
مراجعة القانون المدني لاجل الوقوف على
ماهية الشفعة وصفاتها القانونية

وحيث ان القانون المدني نص في المادة ٤٤٤
من الباب الخامس على اسباب اكتساب الملكية
والحقوق العينية وذكر الشفعة بينها فهي حينئذ
سبب من اسباب الملكية كالمقود والميراث وغيرها
وحيث ان اسباب الملكية لا يترتب عليها

حق الا من وقت وجودها فعقد البيع مثلاً
لا ينقل الملكية الى المشتري الا من تاريخ
حصوله ومن هذا التاريخ فقط تنتقل الملكية
بالحالة التي كانت عليها في يد البائع فلا يجوز ان
يكون للشفعة قوة ونتائج غير القوة والنتائج التي
قررها القانون بجميع اسباب الملكية

وحيث انه ينتج من ذلك ان الشفعة هي
ليست حقاً من الحقوق العينية أو الشخصية وانما
هي طريقة من الطرق التي رضنها الشارع لا كتساب
حق الملكية فلا يترتب عليها أثر ما الا بالاستعمال
أي بالطلب وبعبارة أخرى حق الشفعة لا ينشئ
رابطة قانونية بين الشفيع والشيء المباع وبينه
وبين شخص المشتري من الوقت الذي حصل
فيه البيع وانما صاحب حق الشفعة في قدرته وفي
امكانه ان يشتري من المشتري بطريقة جبرية
العين التي اشتراها ولهذا عرف جمهور المشرعين
الفرنساويين الشفعة بأنها بيع جبري لمفعة خصوصية
وحيث انه متى قرر ان الشفعة لا تنتج حقاً
للشفيع الا بالاستعمال والطلب فالنتيجة تختلف
على حسب ما اذا كانت استعملت او لم تستعمل
فان طلب الشفيع أخذ العين المشتراة من المشتري
قبل ان يتصرف فيها أو ينشئ عليها حقاً من
الحقوق اكتسب الحق في ان يأخذها بالحالة
التي هي عليها بحيث اذا تصرف فيها المشتري بعد
ذلك فلا يخل تصرفه بحقوق الشفيع المكتسبة
أما اذا لم يطلب الشفيع أخذ العين المشتراة
فالمشتري حر في ان يتصرف فيها بجميع التصرفات
الشرعية لانه مالك لها ملكاً تاماً وله ان يتمتع
بجميع حقوق المالك ويتنفع منها كما يريد بل له
ان يعدمها اذا شاء فاذا باعها الى آخر برج فله
ان يستفيد منه ولا يجوز للشفيع ان يسلب منه
هذا الربح الشرعي بحجة انه كان في مكانه ان يطلب
اخذها بالشفعة قبل ذلك

وحيث ان هذا المبدأ يرجحه المشرعون
الفرنساويون في مؤلفاتهم وهو المعمول به امام
المحاكم الفرنسية وفي الحق الشيء بالشفعة الذي
منحه القانون الفرنسي الى الورثة في ان يحلوه

المدعي فيها ثلاثة أفدنة وثلاثة قراريط فنازعها المدعي عليه في ذلك مع ان استحقاقها فيه ثابت من ورقة القسمة ومع انه سبق لها وضع يدها عليه والانتفاع به قبل الاغتصاب وطلبت الحكم بثبوت ملكيتها لهذا القدر مع حفظ الحق لها في المطالبة بالربع من يوم الاغتصاب ليوم التسليم وملزومية المدعي عليهم بالمصاريف واتعاب المحاماه وكيل المدعي عليهم طلب بجملة ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ادخل السيد عبد الغني عارف ضامناً في هذه الدعوى فأجابته المحكمة الى هذا الطلب وفي جلسة ٢١ منه رفع مسألة فرعية طلب فيها الحكم بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى لان القيم والضامن رعاياه انكثروه مستنداً على شهادتين قدمهما

وكيل المدعية طلب رفض المسئلة الفرعية والحكم بالاختصاص

محكمة قنا الجزئية حكمت حضورياً في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى والزمّت المدعية بالمصاريف فاستأنفت وكيل المدعية هذا الحكم في الميعاد القانوني وطلب بالجلسة لغزو وعدم قبول السيد عبد الغني عارف ضامناً مع الحكم في الموضوع للاسباب التي أبداه بصحيفة الاستئناف وبالمرافعة المستأنف عليهم لم يحضروا مع اعلانهم اعلاناً قانونياً

فمن مسألة الاختصاص

حيث ان الدعوى لم ترفع على محمود عمر عيسى بصفته الشخصية بل انما رفعت عليه بصفته قima على شخص من رعايا الحكومة المحلية وحيث ان هذه الصفة لا يترتب عليها بحال من الاحوال سلخ الدعوى من المحاكم الاهلية التي هي مختصة بالنظر في المنازعات المتعلقة بالمحجور عليه لانه من جهة من الذين يتحم عليهم الرضوخ لسيطرتها ولان القيم من جهة أخرى انما هو بمثابة وكيل معين لادارة أمواله مدة الحجر ليس الا فليس له في هذه الحالة حق خاص به وحينئذ فتبعية القيم لا تسري على محجوره ولا تخرجه من

محكمة قنا الابتدائية الاهلية بالجلسة المدنية الاستئنافية المنعقدة بسراي المحكمة في يوم الاثنين ٢٩ مايو سنة ١٨٩٩ (١٩ محرم سنة ١٣١٧) تحت رئاسة حضرة محمود رشاد بك رئيس المحكمة وبحضور حضرتي محمد حمدي افندي وحامد رضوان افندي القاضيين ومصطفى مختار افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية مصطفى عبد الرحيم التاجر بقنا بصفته وكيلاً عن الحرمة نفيسة بنت محمد محمود الوكيل عنه ابتاغو صهيون افندي المحامي ضد

محمود عيسى القيم الشرعي على محمد محمد حسين عمر زين والحرمة زينب بنت عارف والحرمة زينب بنت محمد حسن والحرمة نفيسة بنت محمد حسن والسيد عبد الغني عارف المقيمين ببندر قنا (الذين لم يحضروا) المقيدة بالجدول بتمرة (١٠) سنة ١٨٩٩

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمدادولة قانوناً

رفع مصطفى عبد الرحيم بتوكيله عن نفيسة بنت محمد محمود دعوى امام محكمة قنا الجزئية ضد محمود عمر عيسى بصفته قima على محمد محمد حسين وزينب بنت عارف وزينب ونفيسة بنتي محمد حسين قال فيها ان موكلته اختصت هي وحسين أحمد وظرفه أحمد ابراهيم بتسعة عشر فداناً وسبعة عشر قيراطاً من زركة حسين محمد حسين مشاعة في ثلاثة وأربعين فداناً على ثمان قبائل بزمام قنا والطويرات بموجب قسمة مؤرخة في ٢٥ محرم سنة ١٣٠١ موقع عليها من عموم المستحقين وفي جملتهم عبد الغني عارف الذي كان وكيلاً عن المدعي عليهم الثانية والثالثة ومحمد عبد الغفار الذي كان وكيلاً عن الرابعة وانه بعد عمل هذه القسمة ادعت الحرمة زهرة بنت هوارى ان لها في هذه الاطيان ثلاثة عشر فداناً وحكم لها بها وقد باع المستحقون أربعة أفدنة فصار الباقي ستة وعشرين فداناً يخص

محل الشخص الاجنبي الذي اشترى شيئاً من التركة قبل قسمتها وفي الاحوال الاخرى المماثلة لها وحيث ان مخالفة هذا المبدأ يترتب عليها ان الشفيع يرفع الدعوى على المشتري الثاني ويلزمه بتسليم العين التي اشترها بدون ان يدفع له الثمن والمصاريف التي دفعها وهذه النتيجة لم يقصدها الشارع مطلقاً بل اراد بالعكس ان المشتري لا يخسر شيئاً مما صرفه من ماله ولو قيل ان له حق الرجوع الى المشتري الاول فليس في هذا الرجوع في كثير من الاحوال الضمانة الكافية له كما انه يترتب على مخالفة هذا المبدأ ان المشتري الثاني اذا اشترى بشئ من أقل من الثمن الاول يرجع بلاسبب الفرق بين الثمن الاول والثاني وحيث انه بناء على ذلك لا يكون للمستأنف عليه الحق في ان يأخذ شيئاً من العين الا بالثمن الثاني ولا عبرة بكونه قررني قلم كتاب المحكمة ورغبته اخذها بالشفعة لان هذه الرغبة لم تملن الى محمود بك فهمي الا بعد تاريخ البيع الثاني الثابت رسمياً

وحيث ان عبده بك البابلي لم يطلب الاخذ بالشفعة بالثمن الثاني في طلباته وصرح بالعكس بان لا يأخذ الا بالثمن الاول

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بلفو الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه عبده بك البابلي والزمته بالمصاريف

٧٥

قنا ابتدائي مدني - ٣١ اغسطس سنة ٩٩ مصطفى عبد الرحيم - ضد - محمود عيسى ومن معه القيم الاجنبي

ان تبعة القيم لدولة اجنبية لا تأثيرها في اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى المرفوعة عليه بصفته قima كونه بمثابة وكيل معين لادارة أموال المحجور عليه

دائرة اختصاص المحاكم الاهلية ما دام انه من
رعايا الحكومة المحلية

وحيث فضلا عن ذلك فان نفس محمود عمر
عيسى الذي طلب الآن بصفته قبا على محمد محمد
حسين عدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر
هذه الدعوى هو هو عينه الذي طلب بنفس
هذه الصفة اختصاصها بالمحكم في قضية أخرى
(راجع الحكم الصادر من محكمة قنا الاستئنافية
في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧)

وحيث انه من ذلك يعلم مقدار تحايل
محمود صر عيسى في القضايا فلما يكون مدعياً
يطلب اختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعواه ولما
يكون مدعي عليه يطلب عدم اختصاصها
وحيث ان الضامن ادخل في هذه الدعوى
بدون ان يبدي الوكيل عن المدعي عليهم الذي
طلب ادخاله فيها بهذه الصفة ادنى سبب لقبوله
وحيث انه لم يتضح من الاوراق ضرورة ادخال
الضامن في الدعوى وعلى فرض لزوم ادخاله
فان شأنه فيها ثانوي وليس كشأن الخصم الاصلي
الخاضع لسلطة القضاء الاهلي وفوق ذلك فان
المتبادر من قران واحوال هذه الدعوى ان
وكيل المدعي عليهم لم يطلب ادخاله ضامناً فيها
الا لجرد الحكم بعدم الاختصاص بحجة انه تابع
لدولة أجنبية لمرقلة الدعوى واطالة الزمن
خصوصاً وان هذا الضامن لم يحضر

وحيث انه مما تقدم جميعه تكون المحاكم
الاهلية مختصة بنظر هذه الدعوى

وعن الموضوع

حيث ان الخصوم وعلى الاخص المستأنف
عليهم لم يبدوا أدنى دفع في الموضوع
وحيث انه بهذه الحالة لا تكون الدعوى
صالحة للحكم حتى كان يمكن لمحكمة ثاني درجه
الفصل فيها من هذه الوجهه
فبناء عليه

حكمت المحكمة غايياً أولاً بقبول الاستئناف

شكلاً ثانياً بلفو الحكم المستأنف وعدم قبول
السيد عبد الغني عارف ضامناً في هذه الدعوى
واختصاص المحاكم الاهلية بنظرها ثالثاً بالزام
المستأنف عليهم (ما عدا الضامن) بمصاريف
الدرجتين

الوطن

ظهرت جريدة الوطن اليومية القديمة بعد
احتجابها برهة طويلة عن قرائها فتأقوا لما تعودوه
من مباحثها الوطنية وكتابتها الادبية والسياسية
وقد رآها القراء بنوها القشيب وطرزها الجديد
مستوفية المباحث معتدلة الغاية رشقة الحطة
مسبوكة النسج يديرها حضرة صاحبها الفاضل
جندي افندي ابراهيم وحضرة الاديين مخايل
افندي عبد السيد وتوفيق افندي حبيب وبدل
اشتركاها السنوي ٣٠ غرشاً صاغاً فتتمنى لها
التوفيق والنجاح واقبال القراء عليها

محكمة بها الجزئية

نشره أولى

عن بيع عقار

في القضية المدنية نمرة ٨٦٥ سنة ٩٠٠
ليكن معلوماً لدى العموم انه في يوم السبت
٢٩ سبتمبر سنة ٩٠٠ الموافق ٥ جاد الثانية
سنة ١٢١٨ الساعة ٩ ونصف افرنكي صباحاً
ببراي المحكمة المشار اليها

سيصير الشروع في مبيع ٤٥ ذراع كائن
بناحية عنبره شلقان على الشيوع في منزلين
ملاصقين ببعضهما بمحارة السوق احدهما وهو
القبلي يحتوي على مندره وأوده بالدور السفلى
ومحلين بالاعلى والثاني وهو البحري يحتوي على
أوده واحد من الاسفل ومحل واحد من
الاعلى وجميعهم مبنيين بالطوب الاخضر وحدودهم
واحدة ملاصقتهم لبعضهما وهي من القرب شارع
والقبلي بمضه زقاق وباقيه منزل الحرمه زهره
أم زايد والشرقي منزل ابراهيم الشريف والبحري

منزل جبر جرجي وتقدر لافتاح المزايدة مبلغ
١٠٠٠ قرش صاغ

وهذا البيع هو بناء على طلب الشيخ محمد
سالم العطار من عنبره شلقان
ضد

عبد الله محمد شعراوي من الناحية ومصطفى
مذكور والسيد العرب من صراوه منوفيه
بموجب الحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ٤ أغسطس سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم
كتاب محكمة مصر الاهلية في ٨ منه نمرة ٤١٨
القاضي بنزع ملكية للمدعي عليهم من العقار المذكور
وفاء لمبلغ ١٣٩٤ قرش صاغ خلاف المصاريف
فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل المونعين اعلاه ومن يرغب
مراجعة شروط البيع وقما يريد فيطلع عليها
بقلم كتاب المحكمة
تحريراً بسراري المحكمة في يوم الثلاثاء ١٤
أغسطس سنة ٩٠٠

كاتب أول المحكمة

محمد بهجت

محكمة مينا القمح

اعلان بيع

نشره أولى

نمرة ٩٩٠ سنة ٩٠٠

بمجلسة السبوع العلنية التي ستعقد بسراري
المحكمة في يوم الاربعاء ١٢ سبتمبر سنة ٩٠٠
الساعة ٨ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي تعلق
ابراهيم سلامة المقيم بنزل أبو عاصي باراضي
كفر الصهي

أولاً قطعة أرض قدرها خمسة عشر

قيراط بمحل المعطره بزمام كفر

الصهي مشري من سالم أبو خويطر

محدود من غربي أطيان خليل

افندي محمد ومن قبلي سلامة نجم

ومن شرقي ورثة ابراهيم باشا حدي

سيصير الشروع في مبيع العقار الآتي بيانه
قما واحداً
وهو قيمة خمسين في منزل كأن يندر النيا
بدرت المصاره تعادل اربعين ذراعاً على الشيوع
في مائة ذراع وهذا المنزل مبني بالطوب الاخضر
حده القبلي والغربي محمد مذكور والبحري علي
عزقلاني والشرقي الشارع وفيه الباب - والمنزل
المذكور ملك سعد محمد مسلم المراكبي ومقيم
بالمنا -

وهذا البيع بناء على طلب سليمان اقصدي محفوظ
من المنا كما قضى بذلك حكم نزع الملكية الصادر
من محكمة المنا الجزئية في ١٢ يوليو سنة ٩٠٠
في قضية نمرة ٦٤٦ سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب
محكمة بني سويف الاهلية في ١٧ يونية سنة ٩٠٠
نمرة ٣٢٤ القاضي بمبيع هذا المنزل وقاه لمبلغ
١٢٥٣ قرش صاغ والمصاريف وما يستجد عليها
وكان محمد لافتتاح المزايدة مبلغ ١٤٤٧ قرش
صاغ ولعدم حضور مزايدين بجملة ٩ اغسطس
سنة ٩٠٠ صار تنقيص خمس الثمن بأن يكون
الثمن الذي يقبى عليه المزايدة ١١٥٧ قرش و ٢٠
فضه صاغ وتحدد للمبيع الميعاد الموضح أعلاه
فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل الموضحين اعلاه وله الاطلاع على
شروط البيع الموجوده بقلم كتاب المحكمة
وقت ما يريد
تحريراً بسراري المحكمة بالمنا في يوم ١٨
اغسطس سنة ٩٠٠

كاتب اول محكمة المنا
امضا

اعلان بيع

مكتب محمد سعيد الابوي بالنصوره
انه في يوم الاثنين ١٧ ستمبر سنة ٩٠٠
و ٢٢ جاد الاولى سنة ١٣١٨ الساعة ١٢ افرنكي
الظهر بسوق ناحية كفر الباجور تبع شين
الكوم
سيصير الشروع في مبيع فرس حمرة محه

خلاف ما يستجد عليه من الايجار لغاية يوم
الاخلاء تنفيذاً للحكم المذكور
فعلى من يرغب المشتري يحضر في اليوم
والساعة المحددين اعلاه ومن يرسي عليه المزايد
يدفع الثمن فوراً واذا نقص يعاد البيع على ذمته
ويلزم بالفرق

تحريراً في ٢٠ اغسطس سنة ٩٠٠
باشمحضر محكمة الحيزه
امضا

اعلان بيع منقولات

انه في يوم الثلاث ٤ ستمبر سنة ١٩٠٠
الساعة ١١ صباحاً افرنكي بناحية نفي الاحديد
بمركز السبلاوين دقهلية

سيصير الشروع في مبيع عجل بقر ابيض
تعلق ابراهيم منصور من جنبة قطاوي بك
باراضي نفي الاحديد تنفيذ الحكم الصادر من
محكمة السبلاوين الجزئية بتاريخ ٢٦ ابريل
سنة ٩٠٠ قضى بالزامه بأن يدفع لفرج علي من
كفر التماسح مبلغ ١٢٢ قرش صاغ و ١٠ فضه
والمصاريف

فن له رغبة في المشتري فالخير في اليوم
والساعة والمحل المذكورين اعلاه ليعطي المزايد
ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً وان
تأخر يعاد المزايد على ذمته ويلزم بفرق التقصان
نائب باشمحضر

محكمة السبلاوين الجزئية الاهلية
مراجان ابراهيم

اعلان

محكمة المنا الجزئية

بيع عقار
نشره ثانية

انه في يوم الخميس ١٣ ستمبر سنة ١٩٠٠
الساعة ٨ افرنكي صباحاً باودة المزايدات بسراري
المحكمة المشار اليها بالمنا

ومن بحري الديوان
ثانياً منزل كأن بالناحية المذكوره مساحته
اثنين وثلاثون قصبة ونصف تقريباً
مبني بالطوب الاحمر محدود من بحري
فضا ومن غربي شارع ومن قبلي
ومن شرقي شارع أيضاً
وهذا البيع بناء على طلب علي سلامة
عاصي من الكفر المذكور وقاه لمبلغ ٣٦٦٤ قرش
صاغ ونصف والمصاريف وشروط البيع واضحة
في حكم نزع الملكية الصادر من محكمة مينا القمع
الجزئية في اول اغسطس سنة ٩٠٠ ومسجل من
محكمة الزقازيق الاهلية تحت نمرة ومودع بقلم
الكتاب لمن يريد الاطلاع عليه
فكل من له رغبة في المشتري يحضر في
اليوم والساعة والمحل المذكورين
تحريراً بسراري المحكمة بمينا القمع في يوم
السبت ١١ اغسطس سنة ٩٠٠

كاتب المحكمة
ختم

اعلان بيع منقولات محجوزه

انه في يوم السبت اول ستمبر سنة ٩٠٠
٦ جاد اول سنة ١٣١٨ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً
سيصير بيع منقولات محجوزه مثل سرير
حديد بيويه سوده باكر نحاس اصفر وكتب بمشوشو
قطن وسلك وكراسي خيزران خرط وخلاف
ذلك بالمزاد العمومي باول عطفة محسن بشارع
درب الجماميز السابق توقيع الحجز التحفظي
عليها بمعرفة حضرة محمود اقصدي يوسف المحضر
بمحكمة السيد زينب في يوم ٥ يولي سنة ٩٠٠
الصادر حكم المحكمة بتثبيت الحجز المذكور في يوم
٢١ يونيه المذكور المعلن ذلك الحكم للخصم بتاريخ ٣
يولي سنة ٩٠٠ المملوكه الاصناف المحجوز عليها
المذكورة لست حيات النفوس بنت احمد وذلك
البيع بناء على طلب محمد اقصدي عثمان المتخذ له
مخلاً مختاراً مكتب وكيله حضرة سيد اقصدي
السبي الحامي وذلك وقاه لمبلغ ١١٢٧ قرش

بوجهها اشار به بيضه سن ٨ و نتاجها مهره حمه
بارجلها من خلف ججل وبوجهها صوانه عمرها
٦ شهور تقريباً بطريق المزداد العمومي تعلق
بدير ابو بدير الفساخ من ناحية الباجور توقع
الحجز عليها بناء على طلب الشيخ عبدالرحمن
حسين التاجر من المطرية

تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه من محكمة
دكرنس الاهلية بتاريخ ١٤ مايو سنة ٩٠٠ ضد
بدير المذكور وفاق لمبلغ ٢٠١ قرش صاغ بخلاف
ما يستجد من المصاريف

فكل من له رغبة في المشتري فليحضر بالناحية
المذكورة في اليوم والساعة المحددين أعلاه
ومن يرسي عليه المزداد يدفع الثمن فوراً وفي حالة
تأخير يصر بعاداة البيع على ذمته ويلزم
بالفرق وللمعلومية لزم النشر

باشمخضر محكمة المنصورة

محمد حبيب

اعلان مبيع

أنه في يوم الاثنين ١٧ سبتمبر سنة ٩٠٠
الساعة بكفراهمير بالسواقي بمركزهيا شرقية
والايام التالية له اذا افضى الحال ذلك

سيصير الشروع في مبيع اشياء ملك موسى
محمد حسان وهي بنديقه بروج واحد ومزيره
خشب وهون نحاس وطاسة بن حديد بيد ومنقد
نحاس وطراييزه خشب وجردل زنج وطاوله
خشب عاده ومنشار حديد خشابي وسبق توقيع
الحجز على ذلك بمعرفة محمد أقدي عطيه احد
حضري محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية بتاريخ
٩ ربيع آخر سنة ٣١٨ بناء على طلب عوض
الله عبد الهادي وفاق لمبلغ ١٧٥ قرش صاغ
و ١٠ فقه

فعل من يرغب المشتري بالحضور في اليوم
والساعة المذكورين ومن يرسي عليه المزداد
وآخر عطى يدفع المبلغ فوراً ومن يتأخر بعاد
البيع على ذمته ويلزم بالفرق

٢٩ اغسطس سنة ٩٠٠

باشمخضر محكمة
الزقازيق الاهلية
علي حافظ يونس

اعلان

عن مبيع اشياء محجوزه

أنه في يوم الاثنين ١٥ جماد اول سنة ١٣٨
و ١٠ سبتمبر سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحاً
سيصير الشروع في مبيع خمسون اردب قح بناحية
برنشت بمديرية الجيزة بالمزداد العمومي السابق
توقيع الحجز عليهم بمعرفة حضرة ليسي اقدي
كامل المخضر بمحكمة العياط الجزئية الاهلية
بتاريخ ٣١ يولييه سنة ٩٠٠

وهذا البيع بناء على طلب سمادة محمد بك
صادق القاضي بمحكمة مصر الخنطة بصفته وكيل
عن ورثة المرحوم شحاته اقدي يوسف البوكاشي
المتخذ له محلا مختاراً مكتب حضرة عبد القادر
اقدي قدرى المحامي لدى عموم المحاكم الاهلية بمصر
وبناء على الاحكام الصادرة من محكمة العياط
الجزئية الاهلية بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ٩٩٩ ومعلن
اليه بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ٨٩٩ وبتاريخ ٢٨ نوفمبر
سنة ٩٠٠ ومعلن اليه بتاريخ ٢٧ مايو سنة ٩٠٠
القاضين بالزامه بان يدفع لسعادة الطالب بصفته
المذكورة مبلغ ٣٩١٩ قرش صاغ بمافيه المصاريف
وهذه الغلال تعلق محمد احمد سالم الشيخ
بناحية برنشت التابعة لمديرية الجيزة

فعل من يرسي عليه المزداد يدفع الثمن وان
يعاد المزداد على ذمته وحينذاك يكون المزوم بالفرق
نائب باشمخضر محكمة العياط

علي جاهين

محكمة دشنا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره اولي

أنه في يوم السبت ٢٢ سبتمبر سنة
٩٠٠ و ٢٧ جماد اول سنة ٣١٨ الساعة ٨
افرنكي صباحاً بسراري المحكمة بدشنا

سيصير الشروع في بيع ٢٢ قيراط اطبان
خراجيه بزم ام أبو مناع قبلي بقالة القصب بحدها
من بحري يحيى عبد الرحمن ومن قبلي ورثة
عثمان عمران ومن شرق طريق ومن غرب القلاسي
ومنزل مقاسه ٥٠٠ ذراع مبنى بالجالوس كان
بنجع الدار كشف سهاوي بمحمد من بحري شارع
ومن قبلي بربر وعلي حمد ومن شرق شارع
ومن غرب محمد عمران والمقارات المذكورة
من ملك محمد علي ديان المزارع من نجع الدار
تبع ابو مناع قبلي

وهذا البيع بناء على طلب عمر محمود احمد
المزارع من ابو مناع قبلي ومتخذ محلا مختار
بدشنا منزل محمود عبد الرحيم

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة بتاريخ ٢٩ يولييه سنة ٩٠٠ في القضية
المدنية نمرة ٧٢٣ سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب
محكمه قنا الاهلية في ٤ اغسطس سنة ٩٠٠ نمرة
٤٢٩ القاضي بنزع ملكية محمد علي ريان المدعي
عليه المذكور من العقارات السابق بيانها وبينها
بالمزاد حسب شروط البيع وفاق لمبلغ ٦٨٢ قرش
صاغ و ٢٠ فقه مع ما يستجد عليه من المصاريف
والثمن الاساسي مبلغ ١٠٥٠ الف وخمسون
قرشا صاغاً منها ثمن الاثنين والعشرين قيراط
مبلغ ٥٥٠ قرش صاغ باعتبار ثمن الفدان ٦٠٠
قرش صاغ و ٥٠٠ قرش صاغ ثمن ٥٠٠ ذراع
باعتبار ثمن الذراع الواحد قرش صاغ ويكون
البيع صفقة واحدة لا مجزأ وشروط البيع وحكم
نزع الملكية مودعان بقلم كتاب المحكمة تحت
طلب من يريد الاطلاع عليهما

فعل من يرغب المشتري بالحضور في الزمان
والمكان المبينين اعلاه للمزايدة

تحريراً بسراري المحكمة بدشنا في ١٩ اغسطس
سنة ٩٠٠ و ٢٣ ربيع آخر سنة ٣١٨
كتب أول محكمة

دشنا الجزئية

حنا عبد الملك

(طبع بالمطبعة العمومية)